الرِّفْدَة في معنى وَحْدَه
لشيخ الإسلام تقي الدين السبكي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ
حققها وعلق عليها أ . د : نوري ياسين

التقديم

الحمد لله المتفرد بالكمال ، المنعوت بصفات الجلال ، والصلاة والسلام على رسوله والآل ، وصحبه ذوي أرفع الخصال وبعد : فهذه رسالة في معنى (وحده) ألفها الإمام العلامة تقي الدين أبو الحسن السبكي الأنصاري الشافعي ، أقدمها لقراء العربية بعد ضبط نصها وتحقيقها والتعليق عليها ، خدمة لتراث امتنا ، وإحياء لما اندثر من كنوزها سائلاً الله تعالى أن يجعل عملي فيها خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يرزقني الصدق في القول ، والسداد في العمل ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وهذه الرسالة عجالة – كما وصفها المؤلف – في معنى (وحده) كان الداعي إلى تأليفها أنه قرأ قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ : وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ، ولكن عليها وعلى الفلك . فتوقف في قبول عبارة الزمخشري هذه وأراد التنبيه على ما فيها من ضعف ، وما يمكن أن يورد عليها من الاعتراضات .

ذكر السبكي في عجالته حقيقة (وحده) عند النحويين ، واختلافهم في إعرابه ، فأكثرهم على أنه منصوب على الحال ، واختلف هؤلاء في كونه حالاً من الفاعل أو من المفعول ، وذكر قول القائلين بأنه ظرف ، ورأي القائلين بأنه مصدر . واستعرض في أثناء ذلك آراء و أقوالاً فرعية مما يقتضيه التوسع في الصناعة النحوية ، وناقش الآراء ، وقدر المعاني المتحصلة على كل قول . ثم عرج على رأي المنطقيين في (وحده) ومال إلى انه راجع في حقيقته إلى قول النحاة ، وأشار إلى ما ركبه بعض أهل الخلاف من المغالطة في (وحده) من الناحية الفقهية ، وذكر في أثناء كلامه بعض مصطلحات أهل المنطق كالقياس والحل والصغرى والكبرى والإنتاج والشكل الأول . ثم خلص في اخر بحثه إلى جمع شتات الموضوع في نقاط محددة وعبارات موجزة قدر فيها معنى (وحده) والتركيب الذي هي فيه في الإثبات والنفي ، ليقرر في النهاية ضعف قول الزمخشري الذي ذكره أول رسالته ، مقترحاً تغيير عبارته لتسلم من الاعتراض. وقد ذكر في هذه الرسالة بعض الشواهد من القران الكريم وشعر العرب ، ونقل آراء بعض أئمة النحو واللغة : سيبويه والخليل والمبرد ويونس والأصمعي وابن أبي طلحة وهشام بن معاوية .

التعريف بالسبكي (١)

هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى الملقب بتقي الدين . ونسبته إلى سبك العبيد ، وهي من أعمال المنوفية بمصر ، وتعرف الآن بسبك الأحد أو سبك العويضات . وقد ذكر تلميذه الزبيدي صاحب تاج العروس أنه دخل قرية (سبك) مراراً ثم قال : " ومنها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام قاضي القضاة أبو الحسن السبكي شافعي الزمان وحجة الأوان "(٢) .

وينسب البيت السبكي إلى الأنصار – رضوان الله عليهم – فقد ذكر ابنه تاج الدين السبكي أنه نقل من خط جده – رحمه الله – نسبتهم إلى الأنصار ، وأنه رأى الحافظ النسابة شرف الدين الدمياطي – رحمه الله – يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد : الأنصاري الشافعي . ثم قال إن والده تقي الدين لم يكن يكتب ذلك بخطه لنفسه قط ، وإنما كان يترك ذلك ، لوفور عقله ومزيد ورعه ، فلا يرى أن يتطرق نحوه طعن من بعض المنكرين ، ولاحتمال ألا يكون ذلك صحيحاً في نفس الأمر ، فيدعو نفسه إلى قوم ليس منهم ، مع أن الشعراء كانوا يمدحونه ولا يخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار وهو لا ينكر عليهم ذلك ، وكان أورع وأتقى أن يسكت على ما يعرفه باطلاً . كذا قال ابنه في الطبقات الكبرى في ترجمة والده تقي الدين(٣)

وينمى السبكي إلى أسرة عريقة في العلم ، معروفة بالتقوى والصلاح والورع . وقد لمع من رجالها في سماء الفضل نجوم ملأت أخبارها كتب التاريخ والتراجم قديماً وحديثاً ، حتى لقد ألف الأستاذ محمد الصادق حسين كتاباً مستقلاً في سيرهم أسماه (البيت السبكي) ، وأفرد ذكرهم مستقلاً الأستاذ محمود رزق سليم في موسوعته القيمة (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي) . ويعد مؤلف هذه الرسالة (تقي الدين السبكي) عمدة هذه الأسرة ، وأكثر رجالاتها ذيوع صيت وشهرة ، فقد طبقت شهرته الآفاق ، وانتشرت كتبه وآراؤه في أنحاء العالم الإسلامي في وقت مبكر ، وعلى وجه الخصوص في مصر والشام والعراق والحجاز . مع أنه قد عرف قبله من أسرته من آبائه وأجداده بالعلم كثيرون ، وعرف بعده من أولاده وأولادهم أكثر .

ولد تقي الدين السبكي مستهل شهر صفر من سنة ٦٨٣ هـ ، وتفقه في صغره على والده وعلى غيره ، وكان قد رزق – مع رعاية والده وأسرته له – نفساً صابرة على الطلب محبة للعلم ، فدخل القاهرة وأخذ فيها عن جمع من أكابر العلماء النحو والصرف واللغة والفقه والأصول والتفسير والقراءات ، ورحل في طلب الحديث إلى الشام والإسكندرية والحجاز . ثم ولي التدريس في المدرسة المنصورية وغيرها ، وكان قد ولي القضاء بدمشق الشام سنة ٧٣٩ هـ وظل فيه ست عشرة سنة ، مع التدريس في مدارس دمشق الكثيرة آنذاك . وكان إلى بلوغه السادسة والخمسين من العمر منقطعاً للعلم تحصيلاً وتدريساً فبلغ الغاية من ذلك . وقد عرف عنه العفة والنزاهة والإخلاص والتقوى والورع في الفتوى والقضاء والتدريس . وعرف عنه الرجوع إلى الحق والإنصاف مع الخصوم . وكان معظماً من الأكابر وأركان الدولة . وعرف السبكي بأنه أشعري في الاعتقاد ، شافعي في الفقه ، مع ميل إلى التصوف والزهد(٤). ووصف بأنه أنظر من عرف من أهل زمانه ، وأجمعهم للعلم ، وأحسنهم كلاماً في الأشياء الدقيقة ، فلم تكن تقع له مسألة مشكلة أو حادثة مستغربة إلا وعمل فيها تصنيفاً مستقلاً . وقد جمع ولده تاج الدين مسائله في أربعة مجلدات(٥) .

قال السيوطي في ترجمته : " وكان محققاً مدققاً نظاراً جدلياً بارعاً في العلوم ، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجليلة والدقائق اللطيفة والقواعد المحررة التي لم يسبق إليها . وكان منصفاً في البحث ، على قدم من الصلاح والعفاف ، وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً منها : تفسير القران ، شرح المنهاج في الفقه ، نيل العلا في العطف بلا ، الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص ، التعظيم والمنة في إعراب قوله تعالى : ﴿ لتؤمنن به ولتنصرنه ﴾ ، كشف القناع في إفادة لو لا الامتناع ، من أقسطوا ومن غلوا في حكم من يقولوا لو ، الرفدة في معنى وحده ، كل وما عليه تدل ، وبيان الربط في اعتراض الشرط على الشرط ، والتهدي إلى معنى التعدي ، وغير ذلك) (٦) .

هذا وتوفي السبكي – رحمه الله – في القاهرة في الثالث من جمادى الآخرة سنة ٧٥٦ هـ على الراجح(٧) ، ودفن في مقابر الصوفية خارج باب النصر .

وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختها الوحيدة التي أمكنني الحصول عليها ، وهي نسخة واضحة مكتوبة بخط نسخي معتاد وكبير ، ولعلها أوثق النسخ لو وجد غيرها ، فهي مكتوبة من خط مصنفها ، وقد خلت من الطمس والمحو وآثار الرطوبة فيما عدا موضع كلمة واحدة أشكلت قراءتها ، وأشرت إليها في موضعها من التحقيق . وقد ذكر اسم الرسالة (الرفدة في معنى وحده) على ورقة العنوان كما هو في مصادر الترجمة(٨) . وتحت العنوان اسم مؤلفها : (للشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين قاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي الأنصاري السبكي الشافعي رحمه الله تعالى) .

وأسفل ذلك من ورقة العنوان : قال ابن أيبك فيها عندما كتبها من خط مصنفها :

خلِّ عنك الرقده وانتبه للرفده

تجن منها علمـــاً فاق طعم الشهـده

والنسخة من محفوظات دار الكتب الوطنية بتونس (الصادقية) ومصورة لدى معهد المخطوطات العربية بالكويت التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ٤ / ٨ / ١٩٨٢ م. ورقمها في مصدر التصوير (١٠٣١٢) وعدد أوراقها أربع ورقات ، وهي ضمن مجموع تنتظم القطعة الثانية فيه من ورقة ٢٦ إلى ورقة ٢٩ . ومقاس المخطوطة ١٩ × ١٤ سم ، وعدد سطورها ٢١ سطراً ، ومعدل كلمات السطر الواحد عشر كلمات .

النـص المحقـق

بسم الله الرحمن الرحيم

عفوك اللهم يا كريم(٩)

الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده ، وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد : فهذه عجالة مسماة بالرفدة في معنى وحده ، كان الداعي إليها أن الزمخشري(١٠) قال في قوله تعالى : ﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ (١١) : " معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تحملون، ولكن عليها وعلى الفلك "(١٢) . فتوقفت في قبول هذه العبارة ، وأحببت ان أنبه على ما فيها ، وأذكر موارد هذه اللفظة .

وأول ما أبتدئ بقولي : الحمد لله وحده ، فأقول : معناه الحمد لله لا لغيره ، ولا يشاركه فيه احد .

و(وحدَه) منصوب على الحال عند جمهور النحويين(١٣)، منهم الخليل وسيبويه قالا: (١٤) إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع موحداً(١٥) .

واختلف هؤلاء إذا قلت : (رأيت زيداً وحدَه) فالاكثرون يقدرونه (في حال إيحادي له بالرؤية) ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل . والمبرد يقدره (في حال أنه مفرد بالرؤية) ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول(١٦) .

ومنع أبو بكر ابن طلحة(١٧) من كونه حالاً من الفاعل وقال : إنه حال من المفعول ليس إلا، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قال(١٨) : (مررت به وحدي) كما قال الشاعر :

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا(١٩)

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ، ولا يمتنع من اجله أن يأتي الوجهان المتقدمان في (رأيت زيداً وحده) فإن المعنى يصح معهما(٢٠) .

و(وحد) مضاف إلى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وحدي ، وضربته وحده ، وضربتك وحدك ، وضربتك وحدي ، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: (وحده) مصدر موضوع موضع الحال،وهؤلاء لا يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر . فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة ، أي : إيحاده . ومنهم من قال : إنه مصدر لم يوضع له فعل(٢١) .

وذهب يونس وهشام(٢٢) – في احد قوليه – إلى أنه منتصب انتصاب الظرف ، فجرى مجرى (عند) فـ(جاء زيد وحده) تقديره : جاء زيد على وحده ، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف . وحكى من كلام العرب : (جلسا على وحديهما) . وإذا قلت : (زيد وحده) فكأن التقدير : زيد موضع التفرد . ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف(٢٣) . وحكي عن الأصمعي(٢٤) : وحد يحدُ(٢٥) . ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب : (زيد وحد)(٢٦) فهذا خبر لا حال .

وأجاز هشام في (زيد وحده) وجهاً اخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه (وحده) كما قالت العرب : (زيد إقبالاً(٢٧)وإدباراً) . قال هشام : ومثل (زيد وحده) في هذا المعنى : (زيد أمره الأول ، وقصته الأولى ، وحاله الأولى) خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وَحِدَ ، ويسمى هذا منصوباً على الخلاف الأول ، وقال : لا يجوز (وحده زيد) كما لا يجوز (إقبالاً وإدباراً عبد الله)

وكذلك (قصته الأولى سعد . وعلى أنه منصوب على الظرف يجوز (وحده زيد) كما يجوز(عندك زيد)(٢٨) .

هذا كلام النحاة ، وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان ، والمعنى متقارب كله دائر على ما يفيده من الحصر في المذكور ، فقول (الحمد لله وحدَه) مفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالى ، وقوله تعالى : (وإذا ذكرت ربك في القران وحدَه)(٢٩).– والضمير يعود على ربك – فمعناه : لم تذكر معه غيره ، وكذا قوله تعالى :(وإذا ذكر الله وحده)(٣٠) . معناه : ولم يذكر غيره ، وكذا قولنا : (لا الله إلا الله وحدَه) أنا أفردناه بالوحدانية . فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء .

فإذا قلت : حمدت الله وحده ، وذكرت ربك وحده ، فتقديره عند سيبويه : موحداً إياه بالحمد والذكر ، على أنها حال من الفاعل ، والحاء في (موحِّداً) مكسورة . وعلى رأي ابن طلحة : موحَّدا هو ، والحاء مفتوحة . وعلى رأي هشام معناه : حمدت الله وذكرته على انفراده . فهذه التقادير الصناعية الثلاثة ، والمعنى لا يختلف إلا اختلافاً يسيراً ، فإذا جعلناه من (أوحد) الرباعي فمعناه : موحداً بالمعنيين المتقدمين . وإذا جعلناه من (وحد) الثلاثي فمعناه : منفرداً بذلك . وعلى الأول الحامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثاني هو انفرد بذلك . والعامل في الحال (حمدت وذكرت) ، وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم أو الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : (الحمد لله وحده) فالعامل في الحال (مستقر) المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ،وهو العامل في الجار والمجرور ، وصاحب الحال الله ، و (وحده) حال . وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمد لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مخلاً بالمقصود .

وإذا قلنا : (لا الله إلا الله وحدَه) فإما أن نقول : معناه على انفراده إن جعل ظرفاً ، أو مفرداً بالوحدانية أو مفرداً بها ، على اختلاف في تقدير الحال . وصاحب الحال الضمير في (كائن) العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال (كائن) .

وأما المنطقيّون فقالوا: إن(وحده) يصير الكلام بها في قوة كلامين،فقولنا: (رأيت زيداً) أفاد إثبات رؤيته،ولم يفد شيئاً آخر،وقولنا: (رأيت زيداً وحده) أفاد إثبات رؤيته ونفي رؤية غيره،وهو معنى ما قاله النحاة أيضاً،وتصير الجملة– بعد أن كانت موجبة – متضمنة إيجاباً وسلباً . وبذلك حلّوا مغلطة ركبها بعض الخلافيين وهي : الماء وحده رافع للحدث ، وكل ما هو رافع للحدث رافع للخبث ، فالماء وحده رافع للخبث ، فلا يكون المائع – غير الماء – رافعاً للخبث . وحله أن هذا قياس من الشكل الأول(٣١) ، وشرط إيجاب صغراه(٣٢) ، وهذه الصغرى بدخول (وحده) فيها لم تصر موجبة ، بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ، ولا شيء من غيره برافع للحدث . وهذا الحل صحيح إن أريد بـ(وحده) ذلك ، وقد يراد بـ(وحده) أنه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى : الماء وحده بلا خليط يخرجه عن اسم الماء رافع للحدث . وهذا صحيح ولا تخرج الجملة بها(٣٣) عن كونها موجبة ، ولا ينتفع بها المغالط . وقد يراد بـ(وحده) أنه من حيث هو ، مع قطع النظر عما سواه ، وهو ايضاً صحيح ، ولا ينتج ما أراده المغالط . ولا يخفى أن المراد الماء مع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية . وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : (رأيت زيداً وحده) . وقد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم يذكره النحاة . وإنما كان مرجوحاً لأنه يخرج على تقدير محذوف تقديره (كائناً) ويكون (وحده) حالاً من الضمير فيه ، والعامل فيه ذلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التقدير ، فلذلك قلنا إنه مرجوح .والأول لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل(رأيت)المصرح به .

هذا كله في جانب الإثبات إذا قلت : (رأيت زيداً وحده) أما في حالة النفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صيغتان أو أكثر ، إحداها أن تأتي بأداة النفي متقدمة فتقول : (ما رأيت زيداً وحده) فهذه في قوة السالبة البسيطة(٣٤) ، وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها – بعد السلب – يحصل

بإحدى ثلاث طرق ، إحداها رؤيتهما معاً ، والثانية عدم روية واحد منهما ، فلا يرى لا هذا ولا هذا ، والثالثة برؤية غير زيد وعدم رؤية زيد . على كل واحد من هذه التقادير الثلاث يصح (ما رأيت زيداً وحده) لأن المنفي رؤيته

مقيدة بالوحدة ، ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بينا . هذا إذا قدمت حرف النفي .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على (كل) في قولنا :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه(٣٥) .....

فإنه سلب للعموم لا عموم للسلب ، وإنه يفيد جزئياً لا كليّاً ، فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلك :

..... وليس كل النوى تلقي المساكين(٣٦)

أما إذا أخرت حرف النفي ، فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع ، وقدمته على (وحده) مع الفعل كقولك : (زيد لم أره وحده) فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق ، لأن النفي تقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة ، فقد نفي مركباً فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السابقة حرفاً بحرف، والضابط في ذلك ما ذكرناه . وإن أخرته عن (وحده) كقولك : (زيد وحده لم أره ،أو ما رأيته، أو لا أراه) فهذا موضع نظر وتأمل ، والراجح عندي فيه أنك لم تره وقد رأيت غيره ، لأنها قضية ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة(٣٧) ، فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة التي لم تقيد بـ(وحدَه) على زيد المقيد بالوحدة . هذان الأمران لا شك فيهما ، وبهما فارقتا (لم أره وحدَه) لأنه نفي لرؤية مقيدة لا لرؤية مطلقة ، هذا لا شك فيه ، ولكن النظر في أن تقييد زيد بـ (وحده) هل معنى التقييد يرجع إلى معنى زيد في ذاته أو إلى ما حكم به عليه وهو النفي ؟ هذا موضع النظر . والظاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد الحكم وهو النفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد ، فمعنى (وحده) في هذه الصيغة أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة وأن غيره يرى ، فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به .

وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينهما وتعرفها(٣٨) : أحدها إطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام(٣٩) ، والثاني تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال، والثالث سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحكم ،وهو النفي الوارد على الضرب المطلق.فإذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه . ويحتمل ايضاً – وهو عندي غير راجح – أنك إنما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة ، فقد يكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها ، وهو عندي ضعيف.

وبذلك يتبين ضعف قول الزمخشري ، وأنه لو قال: معناه ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك ، سلم عن هذا الاعتراض .

فإن قلت : أحمل الزمخشري(٤٠) على تقدير الحصر ، قلت : تقديم المعمول وما تقتضيه واو العطف من الجمع فقد حصر الحمل فيهما(٤١) ، ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما بقيد الوحدة لمغايرته لمجموعهما ، وإما خارج عنهما ، لا سبيل إلا الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾(٤٢) فتعين الأول .

وأما كون (لا) لها صدر الكلام ،والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا ، فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : (كل ذلك لم يكن) ؟ قلت : نعم في بعض الوجوه ، حيث فرقنا بين تقديم النفي وتأخيره .

ولذلك جعل قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كلُّه لم أصنع(٤٣)

ضرورة ، لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ، ولو لا ذلك نصب (كله) ، والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الهـوامـــش :

(١) من مصادر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى لابنه تاج الدين السبكي ١٠ / ١٣٩ – ٢٠٢ ، الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٣ / ٦٣ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٠ / ٣١٨، شذرات الذهب لابن العماد ٦ / ١٨٠ ، بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٤٢ ، مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ٢ / ٢٢١ ، روضات الجنات للخوانساري ١ / ٤٩٥ ، البدر الطالع للشوكاني ١ / ٤٦٧– ٤٦٨ ، هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي ١ / ٧٢٠ – ٧٢٢ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧ / ١٢٧ .

(٢) تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي (سبك) ١٤٠/٧ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩١/١٠ .

(٤) ينظر المصدر السابق ٢٠٠/١٠ـ٢٠١ .

(٥) ينظر البدر الطالع للشوكاني ٤٦٧/١ـ٤٦٨ .

(٦) بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٤٢ .

(٧) ذكر السيوطي في الموضع السابق من البغية أنه تُوفي سنة ٧٥٥ هـ خلافا لمصادر الترجمة الأخرى .

(٨) ينظر منها : بغية الوعاة ص ٣٤٢ ، وهدية العارفين ٧٢١/١ .

(٩) يشبه أن تكون هذه العبارة من الناسخ لا من المؤلف ، لعدم جريان عادة المصنفين بمثل ذلك في زمنه .

(١٠) الزمخشري جار الله محمود بن عمر . إمام مشهور في التفسير والنحو واللغة والبلاغة والأدب . له من المصنفات الكشاف في التفسير ، والمفصل في النحو ، وأساس البلاغة في اللغة ، وغيرها كثير . تُوفي سنة (٥٣٨هـ) .

ترجمته في : الأنساب للسمعاني ص ٢٧٧ ، إنباه الرواة للقفطي ٣ / ٢٦٥ ، معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٩ / ١٢٦ ، مفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١ / ٤٣١ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٢٧٩ .

(١١) من الآية ٨٠ من سورة غافر .

(١٢) ورد كلام الزمخشري هذا في تفسيره (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ٣٤٩/٣ .

والغريب أن الزمخشري لم يذكر ما ذكره هنا في قوله تعالى : (وعليها وعلى الفلك تحملون) حين مَرَّ عليه في تفسير سورة (المؤمنون) مع أنها متقدمة على سورة (غافر) في ترتيب المصحف ورقم الآية فيها ٢٢ وهي فيها آية مستقلة ، وفي غافر بعض آية من قوله تعالى : (ولكم فيها منافع ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلك تحملون) . وينظر الكشاف ٢٩/٣ .

(١٣) حق الحال أن تكون نكرة . و (وَحْدَهُ) معرفة بإضافته إلى الضمير ، لكنه مؤول بالنكرة لأن معناه : منفرداً ، فصح وقوعه حالاً .

(١٤) الكتاب لسيبويه ٣٨٧/١ . وينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠١/١ ـ ٢٠٢ ، همع الهوامع للسيوطي ٢٣٩/١ ـ ٢٤٠ ، شرح الأشموني ٤٧٩/٢ ، أوضح المسالك مع شرحه عدة السالك ٣٠١/٢ .

(١٥) كلمة (وحد) اسم يدل على التوحد والانفراد . وأغلب استعماله منصوباً ، ولم يرد مجروراً بالإضافة إلا في كلمات مخصوصة منها :

(فلان نَسيجُ وَحْدِهِ) في المدح و (فلان عُيَيرُ وَحْدِهِ) في الذم. وهو عند الخليل وسيبويه في مثل (جَاءَ زيدٌ وَحْدَهُ) اسم وُضِعَ مَوضِعَ المصدر الذي هو (إيحاداً) الذي وُضِعَ هو أيضاً مَوضِعَ المشتق موحداً أو موحوداً إذا قُدِّرَ متعدّياً ، ومتوحداً إذا قُدِّرَ لازماً . وهو على التقديرين منصوب على الحال . فكأنّ المُتكلّم به قال : جَاءَ زيدٌ إيحاداً ، أي : إنفراداً ، والمراد أنه جاء متوحداً ، أي : منفرداً .

(١٦) المبرّد أجاز فيه ذلك ، ولم يمنع أن يكونٍ من الفاعل . ويرجح كونه من الفاعل أنه مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل ، ثم إن سيبويه مثل له بـ (مَررت بر جل وَحْدَهُ) و(رجلٌ) نكرة فلا يكون صاحب حال ، وليس في المثال ما يصلُح أن يكون صاحب حال إلا تاءً المتكلم وهي فاعل .

ينظر : الكتاب ١ / ١٨٧ المقتضب ٣ / ٢٣٩ ، صحاح الجوهري (وحد) ٢ / ٥٤٧ ، شرح الأشموني ٢ / ٤٩٧ .

(١٧) هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي . كان إماماً في العربية ، موصوفاً بالعقل والذكاء والعدالة . ولم يذكر المترجمون له كتباً مع إمامته وجلالة قدره . توفي بإشبيلية الأندلس سنة (٦١٨ هـ) .

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة ص ٥٠ .

(١٨) كذا في الأصل . وصوابها : قالوا . فلعلها من الناسخ .

(١٩) البيت من المنسرح . وهو للربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين في الجاهلية في أبيات له يذكر فيها حاله وسنه . و (وحدي) في البيت حال من فاعل (مررت) ولو قال (وحده) لتعين كونه حالاً من المفعول به . ويذكر البيت في كتب النحو شاهداً على لزوم إضافة (وحد) إلى الضمير ، ووجوب مطابقة الضمير لما قبله . والبيت في : النوادر لأبي زيد ص ١٥٩ ، الجمل للزجاجي ص ٣٤٠ ، التصريح للأزهري ٢ / ٣٦ ، شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٣ / ٣٩٧ ، همع الهوامع ٢ / ٥٠ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ٢ / ٦٠ .

وينظر رأي ابن طلحة في شرح الأشموني ٢ / ٤٩٧ .

(٢٠) أي مع اعتبار صاحب الحال التاء في (رأيت) وهي فاعل ، و(زيداً) وهو مفعول .

وينظر شرح الأشموني ٢ / ٤٩٧ وما ذكره محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه المسمى واضح المسالك .

(٢١) أي : بحذف حروف الزيادة من (إيحاداً) المصدر. وحروف الزيادة فيه الهمزة والواو المنقلبة إلى ياء هنا . وأصله (وحد) . فهو على هذا مصدر وليس اسم مصدر . وهذا المصدر وقع موقع الحال . وينظر همع الهوامع ١ / ٢٤٠ .

(٢٢) يونس بن حبيب من شيوخ سيبويه . له من الكتب : معاني القران والنوادر الكبير. توفي سنة (١٨٢ هـ) . ترجمته في الفهرست لابن النديم

ص ٦٣ ، معجم الأدباء لياقوت ٢٠ / ٦٥ ، وفيات الأعيان ٦ / ٢٤٢ .

وهشام بن معاوية الضرير . من نحاة الكوفة المعدودين ، وأحد أعيان أصحاب ألكسائي . له من الكتب :الحدود ، والقياس.وتوفي سنة (٢٠٩ هـ). ينظر في ترجمته : معجم الأدباء ١٩ / ٢٩٢ ، إنباه الرواة على أنباء النحاة

للقفطي ٣ / ٣٦٤ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ص ٢٢٢ .

(٢٣) في الكتاب لسيبويه ١ / ١٨٧ : " وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة (عنده) ..... يونس نصب وحده كأنك قلت : (مررت برجل على حياله) فطرحت (على) فمن ثم قال : هو مثل (عنده) . وهو عند الخليل كقولك : مررت به خصوصاً " . ومذهب يونس في(وحده) هو ايضاً مذهب الكوفيين. وينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٣ ،همع الهوامع ١ / ٢٤٠ ، شرح الأشموني ٢ / ٤٩٧ . وأوضح المسالك ٢ / ٤٩٨ .

(٢٤) الأصمعي : عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي ، اللغوي الراوية المشهور. توفي سنة (٢١٦ هـ). ترجمته في : مراتب النحويين ص ٤٦ ، إنباه الرواة ٢ / ١٩٧ وبغية الوعاة ٢ / ١١٢ .

(٢٥) وفي هذا دليل على أنه مصدر بلا حذف شيء من حروفه. وانظر همع الهوامع ١ / ٢٤٠ .

(٢٦) كذا في الأصل . وصوابها (وحده) . ووجه الدليل فيه على ظرفيته أن التقدير : زيد موضع التفرد.على أن (وحده) فيه تعرب خبراً لا حالاً. ومنهم من يرى أنه منصوب بفعل مضمرأي: وحد وحده. ينظر الهمع ١/ ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٩٧ .

(٢٧) في الأصل : قبالاً . وكذا التي سترد بعد قليل .

(٢٨) ينظر الهمع ١ / ٢٤٠ .

(٢٩) من الآية ٤٦ من سورة الإسراء . قال الشوكاني في فتح القدير ٣ / ٢٧٥ : أي واحداً غير مشفوع بذكر آلهتهم ، فهو مصدر وقع موقع الحال .

(٣٠) من الآية ٤٥ من سورة الزمر .

(٣١) الشكل في اللغة: الشبه والمثل وصورة الشيء.وعند المنطقيين : الهيئة الحاصلة من وضع الحد الأوسط عند حدين يجب حمله عليهما، أو وضعه لهما، أو حمله على أحدهما ووضعه للآخر. والشكل الأول في القياس : ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمة الصغرى موضوعاً في الكبرى. ينظر جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي الأحمد نكري٢ /٢٢٠.

(٣٢) كذا في الأصل : وصوابها (وشرطه) أي : شرط إنتاجه ، لأن شرط إنتاج القياس من هذا الشكل أن تكون مقدمته الصغرى موجبة أي مثبتة. المصدر السابق ٢ / ٢٢١ .

(٣٣) كذا في الأصل. والصواب (به) .

(٣٤) البسيطة : القضية الموجهة التي يكون معناها إما إيجاب فقط مثل (كل إنسان حيوان بالضرورة) وإما سلب فقط مثل (لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة) وهذه هي السالبة البسيطة. وتقابل البسيطة المركبة. المصدر نفسه ٢٤٩/١ .

(٣٥) صدر بيت من البسيط للمتنبي ، وعجزه : (تجري الرياح بما لا تشتهي السفنُ) ويورده البلاغيون شاهداً على أن (كل) إذا تأخرت عن أداة النفي توجه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل الفعل. وهو ما أورده المؤلف لإثباته هنا.

ينظر : شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣٦٦/٤ ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ١٤٥/١ – ١٤٦ .

(٣٦) عجز بيت من البسيط ، وصدره : (فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم). وقائله حميد الأرقط . وهو من شواهد سيبويه في الكتاب. ويروى بنصب (كل) ورفعه. والشاهد فيه كسابقه.

الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، المقتضب للمبرد ١٠٠/٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ شرح الشواهد للعيني ٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢٨٤/١ .

(٣٧) المعدولة : هي القضية التي يكون حرفٍ السلب جزءاً من جزأيها موجبة أو سالبة. فإذا كان حرف السلب جزءاً من الموضوع فقط مثل(كل لاحَي جماد) فتسمى حينئذ معدولة الموضوع. ينظر جامع العلوم ٢٩٣/٣ .

(٣٨) عبارة (وتعرفها) غير واضحة في الأصل. ولا تخلو من ركاكة، إذ لا معنى لها بعد قوله : (تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينها).

(٣٩) أي في نحو (ما ضربت زيداً وحده).

(٤٠) على حذف المضاف ، أي أحمل قول الزمخشري .

(٤١) أي في الآية موضوع البحث وهي قوله تعالى : ﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ . ولا مناسبة لإدخال المؤلف الفاء في الخبر هنا وهو قوله: (فقد حصر الحمل فيهما).

(٤٢) من الآية ٨ من سورة النحل .

(٤٣) رجز لأبي النجم العجلي. وهو من شواهد الكتاب، وأورده ابن هشام في أربعة مواضع من المغني. وفيه وجوه من الاستشهاد ذكرت في مصادر عدة.

ينظر : الكتاب ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ ، المقتضب ٢٥٢/٤ ، الخصائص ٢٩٢/١ المحتسب ٢١١/١ ، أمالي ابن الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، مغني اللبيب ٢٠١/١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، همع الهوامع ٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٧٣/١ .

المصـــــــادر :

١ – الأمالي الشجرية . لابن الشجري . طبع دار المعرفة – بيروت ١٣٤٩ هـ .

٢ – إنباه الرواة على أنباء النحاة.للقفطي.تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .دار الكتب المصرية ١٩٧٣ م .

٣ – الأنساب للسمعاني . نشر مرجليوث . طبع ليدن سنة ١٩١٢ م .

٤ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٥ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي . دار المعرفة – بيروت . بلا تاريخ .

٦ – التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهري . طبع المكتبة التجارية بمصر وتوزيع دار الفكر . بلا تاريخ .

٧ – جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء . للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري . منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٨ – الجمل. للزجاجي. تحقيق علي توفيق الحمد. طبعة أولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٩ – الخصائص. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م.

١٠ – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.

١١– الدرر اللوامع على همع الهوامع. لأحمد بن الأمين الشنقيطي. أوفسيت دار المعرفة. بيروت ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٢ – روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. لمحمد باقر الخوانساري. طبع طهران سنة ١٣٩٢هـ.

١٣ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.

١٤ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. طبعة ثالثة. مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . بلا تاريخ .

١٥ – شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة عشرة. مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١٦ – شرح ديوان المتنبي. لعبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٧ – شرح شواهد شروح الألفية. للعيني. بهامش خزانة الأدب للبغدادي . طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

١٨ – شرح كافية ابن الحاجب. للرضي الإستراباذي . أوفسيت دار الكتب العلمية – بيروت .

١٩ – الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). للجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. مطابع دار الكتاب العربي بمصر. طبعة ثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٠ – طبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدين السبكي. دار المعرفة – بيروت طبعة ثانية . بلا تاريخ .

٢١– فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. لمحمد بن علي الشوكاني. دار ابن كثير ودار الكلم الطيب . دمشق – بيروت . طبعة أولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٢ – الفهرست. لابن النديم . المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

٢٣ – الكتاب لسيبويه . طبعة بولاق ١٣١٧هـ.

٢٤ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . لجار الله الزمخشري . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

طبع سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
٢٥ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لابن جني . تحقيق عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٦هـ.
٢٦ – مراتب النحويين . لأبي الطيب اللغوي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة نهضة مصر ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
٢٧ – معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب – بيروت ١٣٦٧هـ – ١٩٤٧م.
٢٨ – معجم الأدباء. لياقوت الحموي . مطبوعات دار المأمون بالقاهرة ١٣٥٧هـ.
٢٩ – معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة . نشر مكتبة المثنى – بيروت ودار إحياء التراث العربي – بيروت .
٣٠ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني بالقاهرة . بلا تاريخ .
٣١ – مفتاح السعادة. لطاش كبري زادة . طبع حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٩هـ.
٣٢– المقتضب. لأبي العباس المبرد . تحقيق عبد الخالق عظيمة . طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٨هـ.
٣٣ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . لابن تغري بردي . دار الكتب المصرية ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.
٣٤ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء . لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالفجالة ١٣٨٦هـ.
٣٥ – النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري . دار الكتاب العربي – بيروت ١٨٩٤م.
٣٦ – هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . لإسماعيل باشا البغدادي . طبع إستانبول سنة ١٩٥٥م.
٣٧ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع . لجلال الدين السيوطي . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت – لبنان . بلا تاريخ .
٣٨ – وفيات الأعيان. لابن خلكان . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . نشر مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.